الفصل الأول

جذور تديين الدولة

(1)

سؤال المُحكّمة

لم ينطلق المسلمون من نصوص صريحة قطعية الدلالة في تشكيل رؤيتهم حول شكل وأصولية الخلافة أو الدولة الإسلامية أو الإمارة أو الملك الإسلامي بما في ذلك طريقة اختيار الخليفة مما فتح بابا للنقاش في سقيفة بنى ساعدة، وانطلق المسلمون بدافع من واقعهم إلى تقرير ضرورة وجود حاكم يخلف النبي ﷺ في سلطته الزمنية، ونجح المسلمون أول الأمر في تجاوز أي خلاف حول طريقة اختيار رأس السلطة (الخليفة) رغم أمواج العصبيات التي كادت تعصف بهم.

وفي أواخر عهد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نشبت خلافات بين المسلمين سرعان ما تحولت في أعقاب استشهاده إلى معارك بين علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بدأت بالاحتكام إلى السيوف في معركة (صفين) وانتهت بالاحتكام إلى القرآن الكريم بناءً على رفع معاوية وجيشه المصاحف لتتوقف الحرب، وكانت رؤية عليّ بن أبي طالب رفض دعوى جيش معاوية الاحتكام للقرآن ووصفها بالخديعة والمراوغة، قائلا للخارجين عليه: «أتعلمون أنهم حيث رفعوا المصاحف فقلتم نُجِيبُهم إلى كتاب الله قلت لكم إني أعلم بالقوم منكم إنهم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن إني صحبتهم وعرفتهم أطفالا ورجالا فكانوا شر أطفال وشر رجال امضوا على حقكم وصدقكم فإنما رفع القوم هذه المصاحف خديعة ودهنا

ومكيدة فرددتم علي رأيي، وقلتم لا بل نقبل منهم فقلت لكم اذكروا قولي لكم ومعصيتكم إياي»[1]

فلما انتهى تحكيم القرآن إلى الهدنة رفضت جماعة من جيش علي أن تكون حكومة القرآن هي كتاب الهدنة الذي وُقّع بين علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقالوا «قد قطع عَزَّوَجَلَّ الاستفاضة والموادعة بين المسلمين وأهل الحرب منذ نزلت براءة إلا من أقر بالجزية... وقالوا لعلي خبرنا أتراه عدلا تحكيم الرجال في الدماء فقال إنا لسنا حكمنا الرجال إنما حكمنا القرآن، وهذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق إنما يتكلم به الرجال.»[2]

انشق معارضو نتيجة التحكيم، ولم يقبلوا مقولة علي ولا غيره من الوسطاء في أنه لا تعارض بين القرآن الكريم وما أسفرت عنه المساعي السياسية، وتطوّر الأمر فلم يعد معسكر الشام فحسب الخارج عن أحكام القرآن بل معسكر العراق بإصرار علي بن أبي طالب على عدم التوبة والرجوع عن ذنبه، فمن الحوار الذي دار بينه وبين المنشقين من جيشه قول حرقوص بن زهير: «إنّ الله قد أمضى حكمه في معاوية وأصحابه أن يقتلوا وأن يدخلوا في حكمنا عليهم وقد كانت منّا زلّة حين رضينا بالحكمين، فرجعنا وتبنا، فارجع أنت يا علي كما رجعنا وتب إلى الله كما تبنا، و إلاّ برئنا منك.. تب من خطيئتك وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا، فقال لهم علي: قد أردتكم على ذلك فعصيتموني وقد كتبنا بيننا وبينهم

(1) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، الشهير بتاريخ الطبري، ج5، ص109، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
(2) السابق، ج5، ص110.

كتاباً وشرطنا شروطاً وأعطينا عليها عهودنا ومواثيقنا، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: 19]. فقال له حرقوص: ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه، فقال علي: ما هو ذنب ولكنّه عجز من الرأي وضعف من الفعل وقد تقدّمت إليكم فيما كان منه ونهيتكم عنه، فقال له زرعة بن البرج: أما والله يا علي لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ قاتلتك أطلب بذلك وجه الله ورضوانه.»[1]

بمثل هذه العبارات التأسيسية تكوّنت رؤية المُحكِّمة الذين عرفُوا تاريخيا بالخوارج، فمن رحم النزاع وُلد السؤال حول علاقة الحاكم بالقرآن وطريقة تطبيقه وتحكيمه، وضرورة حرفية التمسك بآيات القرآن الكريم حتى نحقق معنى «إن الحكم إلا لله» وتكفير المخالف لذلك ووجوب التبرأ منه بل ومقاتلته ابتغاء وجه الله عَزَّوَجَلَّ، وتبع ذلك كثير من الأسئلة في العقيدة التي أخذ الخوارج يجيبون عنها بصريح وظاهر لفظ القرآن الكريم، فلم يكن يشغلهم وضع أصول لاستنباط الأحكام من القرآن كما سيفعل الأصوليون في مرحلة تالية، ولم يتمسكوا بالحديث كما ستفعل مدرسة الحديث في مرحلة تالية، ولم ترسخ لإعمال العقل في فهم النصوص كما ستفعل مدرسة أهل التوحيد والعدل (المعتزلة)، فمن منظور جماعات الخوارج لا حاجة إلى تنظير فالقرآن ينطق بكل شيء، وأن الأولى العمل وأوجب الأعمال الجهاد ضد السلطان الجائر الذي عطّل أوامر الله في قرآنه.

(1) تاريخ الطبري، ج5، ص57، علي بن محمد بن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، المشهور بتاريخ بن الأثير تحقيق أبوصهيب الكرمي، ج2، ص390، ط. بيت الأفكار الدولية، الأردن.

فخطاب الخوارج هو أول محاولة لتديين الرأي السياسي، فمن الأسئلة الكاشفة لأفكارهم قول عروة بن أدية لأشعث بن قيس عندما أتاهم من قبل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أين قتلانا يا أشعث؟! أفي الجنة أم في النار؟» وكأنهم يقولون: كيف نكون في الجنة مقتولين مع قاتلين!! إنهم ما رفعوا سيوفهم إلا بيقين استقر في نفوسهم بأن قتلاهم في الجنة جزاء تضحيتهم، وأن خصومهم في النار عقوبة بغيهم. ويكملون حديثهم إلى أشعث بقولهم: «هل عندما نحتكم إلى قول الله تعالى ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: 9] تأتي فتقول لي قال الرجال.. أبعد قول الله قول يا أشعث!!» [1]

فأسسوا لفكرة ما زالت حيّة في جانب من الخطاب الإسلامي إلى اليوم، مفادها: أن كلامهم يمثل حكم القرآن، لأنهم يتمسكون بلفظ وظاهر آياته، بينما مخالفوهم حكّموا عقول الرجال واحتكموا إلى أقوالهم، ولم يستوقفهم منطقية قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهم بأن القرآن سطور لا تتحدث، لكن ألسنة الرجال تتحدث بما فهمت من الآيات.

وقادهم الخلاف مع السلطة إلى طرح أسئلة على القرآن والإجابة بظاهر لفظه، فشغلهم علاقة الإيمان بالعمل، وشرط صحة بيعة الإمام، وتكفير الظالم ومرتكب الكبيرة ومعطّل الاحتكام لآيات القرآن، وضرورة إبراء الذمة من مودة العصاة بل ووجوب إعلان تلك البراءة، فلعنوا مخالفيهم، واختلفوا حول الإقامة بينهم، وجواز معاملتهم نسبا وإرثا وبيعا وشراءً، وحكم دارهم أهي دار حرب فتستباح أطفالهم وأموالهم، وحكم الاستعراض أي اغتيال المخالف، وكان الاختلاف الداخلي حول الإجابة عن بعض التساؤلات سببا

(1) الكامل في التاريخ، ج6، ص41.

لانشـقاقات الخوارج قديما وحديثا حتى وصلت في بعض فترات التاريخ إلى عشريـن جماعة لكن بقـي اجتماعهم على أمرين: وجوب محاربة السـلطان الظالم فهذا أعظم الجهاد، وثانيهما التبرؤ من المخالفين لأفكارهم والانفصال عنهم.

فأفكارهـم حـول الدولـة ديـن لا يعـرف منطقـة الأحـكام الاحتمالية (النسـبية) فالأمور عندهم أبيض وأسـود، يصنفون النـاس بين الجنة والنار، فهم قضاة على القلوب فحسـابهم عاجل في الدنيا بموجب حراسـتهم للدين، ومطابقة فهمهم لمراد الله، وكلما قارنوا بين الصورة المثالية المرجوة للمسلمين مـن منظورهم والواقع لاسـيما السـياسي، زادت الفجوة بينهـم وبين الواقع وتكون المفاصلة ثم الصِّدام.

و إيمانـا منهم بأن تغيـير الواقع وتحقيق الإسـلام (بمفهومهم) في المجتمع لا يـأتي باختيـار الناس الحر بل يحتاج إلى سـلطة تسـوق الرعيـة إلى صحيح الإسـلام، وتفرض أحكامه؛ فقد عاشـوا دوما في حالة (جهـاد) مواجهة مع السـلطة التي لا سـبيل -من منظورهم- لتغييرها إلا بالقـوة، فإن كان الخليفة يسـتمد مشروعية قتاله لهم من بيعة عامة النـاس له إماما، فهم يبطلون تلك البيعة و يدعون للخروج عن طاعة صاحبها بمعصيته لله ومخالفته لقرآنه.

ولم يكن للطرف المقابل للجماعات الخارجة على السلطة في كل عصر أن يسكت عن أفكارهم، فلابد من الرد عليها و إزاحتها، وبذلك تكوَّن الخطاب الرسمي الذى تأثر -دون أن يشعر- في صياغة أفكاره بتلك المساجلة - وأقصد بالرسـمي الذي تختاره السلطة، وتراه معبرا دون غيره عن رؤيتها- ففي مقابل أجوبة جماعات الخوارج من القرآن عن أسـئلة واقعهم التاريخي جاءت ردود

المسلمين من غير الخوارج من القادرين على النظر في معاني القرآن الكريم واستخراج ما ينقض فكر الخوارج، فلما كانت أهم أفكارهم تكفير الحاكم بالظلم ووجوب الخروج عليه، بدأ يركز الطرف المقابل من غير الخوارج على أن الفسق درجة غير الكفر، وأن الحاكم لا يُعزل بفسقه، وخطورة فتنة الانقسام، ويؤكد على حرمة الخروج علي الحاكم، وأخذوا يلتمسون أدلة ذلك في مرويات الأحاديث، فاكتسبت البيعة بُعدا دينيا يحميها من محاولة الخوارج نقضها باسم الدين، ومازلنا نعيش هذا السِّجال إلى يومنا فالكثير من أفكارنا هو رد فعل لهذا الجدل الذي لم يحسم إلى اليوم تغيّرت اللافتات وبقي ما تحتها من أفكار. فإذا كانت الجماعات الدينية تُقدم نفسها بالساعية لاستعادة الإسلام، فالخطاب الرسمي في المقابل يُقدّم نفسه بحامي صحيح الإسلام، و إذا كانت الجماعات تتحدث عن شمولية الإسلام لتفاصيل الدولة، فلن يكون الخطاب الرسمي أقل إسلامية من إسلاميتهم، و يبقى الاختلاف في الضامن أهو المؤسسات الرسمية أم الجماعات الدينية المناوأة لهم، وتظل حالة الاتهام من كل طرف للآخر الذي يراه من الخارجين عن صحيح الإسلام.

على صعيد آخر شارك الشيعة الخوارج انشغالهم بقضية الإمامة، و إن اختلفوا في كون الخوارج جماعات متعددة تفتقد الزعامة الروحية والرمزية الدينية التي يلتف حولها الشيعة، بالإضافة إلى أن جماعات الخوارج حركية انفصالية تنشغل باتخاذ السلاح والحرب (الجهاد) وسيلة لفرض رؤيتها عن التنظير لأفكارها حول الإمامة وتصنيف الكتب فيها؛ لذا ظلت أفكارهم محصورة في مناظرات مع خصومهم وخطب تلهب حماسة أتباعهم، بينما أخذت أفكار الشيعة حول علاقة الدين بالدولة تتشكل، فانتقلوا من الجدل والحجاج اللفظي إلى التنظير لما وضعوا له عنوان الإمامة (الخلافة) ففي أوائل العصر العباسي بعد قرابة

قرنين من التاريخ الهجري، صنف غير العرب من الموالي الشيعة أول كتبهم في الإمامة، وشرحوا أدلتهم المثبتة لإمامة علي وبنيه ووصايتهم بنص الوحي على الأمة، فذكر ابن النديم في الفهرست أن عليا بن اسماعيل التمار صاحب كتاب الإمامة والاستحقاق وهشام بن الحكم تلميذ جعفر الصادق أول من كتب كتابا في الإمامة، وجعلاها ضمن أبواب العقيدة..[1]

وتلخصت رؤية الشيعة في أن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول، وقد نصّ الله مصدر السلطة والسيادة على جعلها في علي أمير المؤمنين وميراث الحسن والحسين؛ لأن الإمام نائب عن الله ورسوله ونيابة الغير لا تحصل إلا بإذن ذلك الغير، كما أن فعل الصلاح واللطف الواجب على الله يقتضي منه فعل ما يقرب العبد من الطاعة، ويبعده عن المعصية ببعثة الأنبياء ثم الأئمة المعصومين أفضل معاصريهم وأعلمهم بالله وشريعته، فالشيعة تقيس الإمامة على النبوة في الاستدلال، وعصمة الإمام عندهم نابعة من دلالة كلمة إمامة التي تتطلب وجوب الاقتداء به، والله لا يأمرنا بالاقتداء بمن يُمكن منه الذنب والمعصية، وينكرون أن يكون لأحد من الناس الحق في اختيار الإمام؛ لأنهم لا يملكون حاكمية وسيادة في الدنيا أو على حياة المسلمين؛ ليفوضوا أحدا، فالحاكمية والأمر كله لله.

(1) ينظر: أبو الفرج محمد بن إسحاق البغدادي المعروف بابن النديم، الفهرست، ص295، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1997م.